" بسم الله الرحمن الرحيم "

* * *

قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة من وجهه نظر المستخدم مع التطبيق على أغراض منح الإئتمان المصرفى

دكتور / أحمد أبو العزم محمد على
كلية التجارة – جامعة القاهرة

مقدمة :

تعتبر مهنه المحاسبة او المراجعة من المهن المختصة بتوفير المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادى للمنشآت ، وتوصيلها للمستفيدين . ويستعين علم المحاسبه والمراجعة بنظم المعلومات فى قياس كمية او قيمة المعلومات الناتجة عن التقارير المحاسبية (١)

والمحاسب القانونى او المراجع قد يطلب منه بجانب المراجعة العادية للقوائم المالية القيام بالفحص لاغراض خاصة ، والذى يختلف عن المراجعة العادية من حيث الهدف ،التوقيت ،نطاق العمل ،التقرير ،الاطراف المستفيدة.

ويهتم البحث الحالى بقياس قيمة المعلومات الناتجة عن قيام المراجع او المحاسب القانونى بالفحص لاغراض خاصة ، وذلك من وجهه نظر المستخدم ، وليس من وجه نظر منتج المعلومة ، أى الاهتمام بمدخل المخرجات دون التركيز على منهج المدخلات .

---

(١) - Feltham, G., A., & Demski, J., S., " Use of Models in Information Eualuation ", The Accounting Review, October, 1970 , P. 635

ويرى الباحث ان منهج المخرجات فى قياس قيمة المعلومات يعد افضل من منهج المدخلات ، حيث يهتم الاول بقيمة المعلومات الاضافية والخاصة بمتخذ القرار أو مستخدم المعلومة ، بينما يركز الثانى على المجهود الذى يبذله الفاحص كدليل على قيمة المعلومات .

ويهدف هذا البحث بصفة اساسية الى قياس قيمة المعلومات الاضافية او الكاملة الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة ، حيث تتوافر الخصائص التالية :

١) محدودية الاشخاص المستفيدين من التقرير ، حيث يقتصر استخدام التقرير على الشخص او الجهه الطالبة لهذا الفحص . وهذا بخلاف المراجعة العادية .

٢) اختلاف إجراءات الفحص عن اجراءات المراجعة العادية من حيث الهدف ودرجة التعمق او التوسع والاهمية النسبية ودرجة الثقة المطلوبة ونوعية التقرير .

٣) ضروره القيام بالفحص لاغراض خاصة بغض النظر عن التكلفة ، نظرا لوجود الضرورات القانونية اوالعملية .

لتحقيق هدف البحث ، فقد تم تقسيمه الى النقاط التالية :

أولاً: طبيعة الفحص لاغراض خاصة وعلاقته بالمراجعة العادية .

ثانياً: اشكال وصور الفحص لاغراض خاصة .

ثالثاً: مداخل قياس القيمة فى الاقتصاد .

رابعاً: مداخل قياس القيمة فى نظم المعلومات ومدى ملائمتها للقياس فى الفحص لاغراض خاصة .

خامساً: نموذج مقترح لقياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة .

سادساً: تطبيق النموذج المقترح على اغراض منح الائتمان المصرفى

سابعاً: خلاصة البحث والنتائج .

أولاً: طبيعة الفحص لاغراض خاصة وعلاقته بالمراجعة العادية :

يقصد بالفحص لاغراض خاصة اتخاذ المحاسب لبعض الاجراءات وقيامه بالدراسات والاستفسارات والبحث فى دفاتر المنشأه وحساباتها عن سنه قائمة او عده سنوات سابقة ، بقصد تحقيق اهداف معينة عن المركز المالى للمنشأه ، او اكتشاف بعض الحقائق ، أو إظهار بعض العوامل المؤثرة على هذا المركز المالى فى الماضى أو الحاضر او المستقبل ، ويتم ذلك بناء على طلب اصحاب المنشأة أو إدارتها او تكليفا من الغير [١].

ويمكن ايضاح الفرق بين المراجعة العادية والفحص لاغراض خاصة فى النواحى التالية :

أ) **من حيث الهدف :**

تهدف المراجعة العادية الى التحقق من صحة القوائم المالية

---

١) يرجع فى هذا الى :

- دكتور عيسى محمد ابوطبل ، دراسات فى المراجعة ، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ١٧٦ .
- دكتور محمد على شحاته ، مراجعة وفحص الحسابات ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ٤٥٩ .

والبيانات المحاسبية ومدى تعبيرها عن نتائج اعمال المنشأه خلال فترة زمنية معينة ، من خلال ابداء رأى فنى محايد . بينما يهدف الفحص لاغراض خاصة الى تحقيق اهداف محددة يطلبها العميل من القائم بعملية الفحص.

ب) **من حيث التوقيت :**

يقصد بالتوقيت مدى دورية العمل او وقت تنفيذه ، اما عن الدورية فإن المراجعة العادية تتم بصفة دورية لنتائج كل سنه مالية ، ولكن عملية الفحص لا تتصف بالدورية ، حيث تتم بناء على طلب العميل ، وكلما دعت الضرورة اليها . باستثناء بعض الحالات الخاصة مثل الفحص الضريبى الذى يتصف بالدورية .

اما عن وقت التنفيذ ، فإن الفحص يتم عادة بعد اتمام عملية المراجعة ، حيث ان عملية الفحص تبدأ بعد الاطمئنان الى صدق ودلالة القوائم المالية عن حقيقة أعمال المنشأه [١] إلا انه فى بعض الاحيان قد يتم الفحص قبل المراجعة العادية ومن الامثلة الواضحة على ذلك فحص القوائم المالية المستقبلية .

جـ) **من حيث نطاق العمل وحجم ادلة الاثبات :**

فى المراجعة العادية يستخدم المراجع الاجراءات الفنية والوسائل العملية فى الحصول على ادلة الاثبات ، التى تمكنه من ابداء رأى فنى محايد . ويبذل المراجع العناية المهنية المعقوله - عناية الرجل العادى - ، ويعتمد على المراجعة الاختبارية .

---

١) دكتور عيسى محمد ابو طبل ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

اما عن عملية الفحص فإن المراجع لا يعتمد على اسلوب الاختبارات فى معظم عمليات الفحص ، ولكن الامر قد يتطلب المراجعة التفصيلية والحصول على كمية ادله اثبات اكبر من المراجعة العادية .

ويرجع الاختلاف بين المراجعة العادية والفحص فى نطاق العمل وحجم ادلة الاثبات المطلوبة الى ان درجة التأكد المطلوبة من الفاحص فى النتائج تكون اكبر عن حالة المراجعة العادية .

د) **اصحاب المصلحة ومسئولية المراجع :**

فى المراجعة العادية يكون صاحب المصلحة أصحاب - ملاك - المنشأة ويكون المراجع مسئولا امامهم عن الاهمال او التقصير او الخطأ الجسيم . كما يكون مسئولا مسئولية تقصيرية امام الغير .

اما فى حالة الفحص فيكون صاحب المصلحة الهيئة اوالشخص او الادارة التى كلفت المراجع بالقيام بعملية الفحص لغرض محدد. و بالتالى يكون مسئولا فقط امام هذا الطرف عن الاهمال أو التقصير أو الخطأ الجسيم ، ولا توجد هنا مسئولية تقصيرية أمام الغير .

هـ) **التقرير :**

فى المراجعة العادية ، يجب ان يتوافر فى التقرير معايير المراجعة المقبولة والمتعلقة بإعداده . والتقرير فى هذه

الحالة يكون متاحا للاستخدام والاستفادة لعدد غير محدود من المستخدمين [١]

اما فى الفحص لاغراض خاصة فيكون التقرير معدا بإسلوب يتفق واهداف عملية الفحص ، ويتضمن الاجراءات والخطوات الفنية والآراء والتوصيات التى توصل اليها الفاحص .

كما ان التقرير يكون محدود الاستخدام والاستفاده ، حيث يقتصر التوزيع على اشخاص محددين [٢]

ثانيا: أشكال وصور الفحص لاغراض خاصة :

تناولت العديد من المراجع العلمية فى المراجعة ، موضوع الفحص لاغراض خاصة تحت مسميات عديدة نذكر منها :

- Other Engagements, Services, and Reports.[٣]

ارتباطات وخدمات وتقارير أخرى

- Other types of Reports [٤]

انواع اخرى من التقارير .

---

(١) – Arens, A.,A. & Loebbecke, J.,K., Auditing, An Integrated Approach, Fourth Edition, Prentic-Hall, Inc-, Simon &Schaster, Englewood Cliffs, New Jersey, 1988,P.767.

(٢) – Ibid.,P.767.

(٣) – Ibid., P.763.

(٤) – Taylor, D., H., & Gelezen, G.,w., Auditing, Integrated Concepts and Procedures, John wiley & Sons, Inc., 1991, P.857.

Special Reporting Situations.[1]

حالات التقارير الخاصة

الفحص لاغراض خاصة [٢]

ويمكن للباحث عرض بعض الصور أو الاشكال التى يتخذها الفحص لاغراض خاصة كما يلى :

أ) **الفحص الخاص لمفرده معينة** [٣]

كثيرا ما يتطلب من المراجع إصدار تقرير عن الفحص الخاص لاحد مفردات القوائم المالية ، ومن الامثلة الشائعة لذلك فحص مفردات حق الامتياز ، أو التأليف ،أو الاختراع أو الشهرة ، أو مخصص الضرائب .

والفحص الخاص لمفردة معينة يتشابه مع المراجعة العادية للمفردة من حيث التحقق من مدى صحة المفردة ولكنه يختلف عنه فى الامور التالية :

١) فى المراجعة العادية ، يتم فحص المفردة بإستخدام الاجراءات التى يراها المراجع مناسبة . ولكن فى الفحص لاغراض خاصة يتم بناء على إجراءات محددة متفق عليها مع العميل .

٢) مبدأ الأهمية النسبية فى حاله المراجعة العادية يتم تخصيص جزء من مبلغ الاهمية النسبية المحدد للقوائم المالية ككل . فى حين انه فى حاله الفحص لاغراض خاصة يتم تحديد قدر

---

١) Defliese, P., L., & Others, Auditing ,Tenth Edition, John Wiley, & Sons, Inc., Canada, 1989, p. 826.

٢) دكتور عيسى محمد ابو طبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦

٣) Arens, Op. cit., P768.

معين يمثل الاهمية النسبية الخاصة بالمفردة الخاضعة للفحص ، وغالبا يكون أقل من نصيب هذه المفـــردة فى حاله المراجعة العادية .

ب) **فحص القوائم المالية بناء على قواعد محاسبية خـــلاف القواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .**

قد يطلب من المراجع القيام بفحص القوائم المالية المعدة بنـاء على قواعد خاصة غير القواعد المحاسبية ذات القبول العام ، ومن امثلة هذه القواعد الخاصة :

- الاساس النقدى .
- الاساس النقدى المعدل
- القواعد والقوانين الضريبية .

حيث يتم اعداد حسابات النتيجة بما يتفق وقوانين وتعليمات الاداره الضريبية ، ويطلق على الفحص فى هذه الحالـــة " الفحص الضريبى "

- إستخدام بعض القواعد التى تتفق وتعليمات وقوانين الهيئات والاجهزة الحكومية المشرفة على المنشأه .
- إستخدام بعض القواعد بخلاف التكلفة التاريخية ، مثل التكلفة التاريخية المعدلة، او التكلفة الجارية .

جـ) **الفحص لاغراض إستيفاء متطلبات الجهات المانحة للائتمان**

فى الكثير من الحالات . قد تطلب الجهات المانحـــة للائتمان ، ضروره توافر شروط معينة بالنسبة للحالـــة

الماليـــة للمنشآت طالبة الائتمان ، وقد تتمثل هذه الشروط في :

- ضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من النقدية كأحد بنود رأس المال العامل .
- ضرورة الاحتفاظ بنسبه تداول أو سيولة معينة .
- ضرورة المحافظة على هيكل تمويلى معين .

ويهدف الفاحص فى هذه الحالات الى التأكد من توافـــر الشروط التى تحددها الجهات مانحة الائتمان - ومن الامثلة العملية الواضحة لهذه الحالة فحص القوائم المالية لشركة معينة من قبل احد البنوك المانحة للائتمان بهدف تحديد شروط الائتمان لهذه الشركة .

د- **فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية :**

قد يطلب من المراجع فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية ، والتقرير فى هذه الحالة يكون مطلوبا للاستخدام الداخلى . او وفاء لمتطلبات بعض الاجهزة الاشرافية على المنشأه ، كما أن الفحص قد يشمل كل أو جزء من نظام الرقابـــة الداخلية .

اما فى حاله المراجعة العادية فإن التقييم لهيكل الرقابـــة الداخلية يكون طبقا لمعايير العمل الميدانى كأحد فـــروع معايير المراجعة المتعارف عليها ، والهدف فى هذه الحالة يتمثل فى تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الاساسية التى يقوم بها المراجع .

كما انه فى حالة الفحص لاغراض خاصة ، يجب الاتفاق على الامور التالية :

- **نطاق الفحص** : أى تحديد مناطق أو اجزاء هيكل الرقابة الداخلية الخاضعة للفحص .
- **فترة الفحص** : أى تحديد الفترة الزمنية التى سيغطيها الفحص .
- مراعاة الهدف من الفحص ومتطلبات الاجهزة الاشرافية .

هـ) فحص المعلومات المصاحبة للقوائم المالية الاساسية [١]
Information Accompanying Basic Financial statements

فى بعض الاحيان قد يطلب من المراجع أن تتضمن المراجعة العادية فحص المعلومات الاضافية الملازمة للقواعد المالية الاساسية ، ومن امثلة هذه المعلومات :

- قوائم اضافية تفصيلية مقارنة لبعض البنود مثل تكلفة البضاعة المباعة .
- معلومات مطلوبة لبعض الجهات ، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أو لجنه البورصة .
- جداول توضح مدى التغطية التأمينية على أصول الشركة

---

(١) - Arens, Op.cit., p.773.

و- القيام بمهنة المحاسبة للمنشآت الصغيرة :

فى بعض الاحيان تقوم مكاتب المراجعة باداء خدمات للعملاء او الشركات الصغيرة ، وتتمثل هذه الخدمات فى إمساك دفاتر حسابات هذه الشركات ، بمعنى أداء خدمة المحاسبة ، دون خضوع دفاتر هذه المنشآت للمراجعة العادية ، ولذلك تسمى القوائم الخاصة بها ، القوائم المالية غير الخاضعة للمراجعة .

Unaudited Financial Statements

وفى عام ١٩٧٧ قام مجمع المحاسبين القانونيين الامريكيين بتأسيس لجنه جديدة تختص بتطوير المعايير من اجل شركات القطاع الخاص الصغيرة ، حيث ترى هذه الشركات عدم ضروره خضوع قوائمها المالية للمراجعة العادية . وقد أصدرت هذه اللجنة فى عام ١٩٧٩ عدة أرشادات متعلقة بمعايير خدمات المحاسبة لشركات القطاع الخاص .

ز- فحص القوائم المالية البينية :

Review of Interim
Financial Statements.

إن فحص القوائم المالية الفترية يهدف الى خدمة الاداره فى المنشأت العامة من اجل مقابلة مسئوليتها الافرارية تجاه المنظمات أو الاجهزة الاشرافية .

ويقصد بالقوائم المالية الفترية إعداد حسابات ختامية لجزء من السنة المالية ، فقد تكون هذه القوائم نصف سنوية أو ربع سنوية وفقا لما تطلبه الاجهزة الاشرافية على المنشآت .

وقد أصدر مجلس معايير المراجعة الامريكى الارشاد رقم ٣٦ لتنظيم إعداد القوائم المالية الفترية فى شركات القطاع العام ، بينما إهتمت لجنه الخدمات المحاسبية والمنشآه عـــام ١٩٧٧ والتابعة للمعهد الامريكى للمحاسبين بتنظيم إعداد هذه القوائم فى شركات القطاع الخاص :

ح- فحص القوائم المالية المستقبلية :

Prospective Financial Statements .

القوائم المالية المستقبلية تتعامل مع المستقبل والتوقعـــات أو التنبؤات الخاصة بخبرة ومعتقدات المسئولين فى المنشأت ويوجد نوعين من هذه القوائم (١):

١) قوائم مالية تنبؤية : Forecasts

تعد هذه القوائم فى ضوء توقعات وتنبؤات المسئولين المبنيه على الخبرة والمعرفة . وتوضح هذه القوائم المركز المالى المتوقع ، ونتائج العمليات ، والتغيرات فى المراكـــز المالية .

هذه القوائم ملائمه للاستخدام العام او المحدود لحملة الاسهم او السندات أو للعرض فى التقرير السنوى للمساهمين .

٢) قوائم مالية إفتراضية : Projections

وهى تمثل قوائم مالية مستقبلية عن نتائج العمليات والتغيرات فى المركز المالى على اساس خبرة ومعتقدات المسئولين عن المنشأه ، ولكن فى ضوء فرض أو فروض معينه .

---

(١) - Defliese, P.,L., & Others, Op.cit.,P. 848

وهذه القوائم أشبه بأسلوب السيناريو فى تحليل المحاكاة او تحليل الحساسية من ناحية الاجابة عن السؤال ماذا يحدث لو ..... ؟ حيث يمكن إعداد عده قوائم مالية مستقبلية كل منها فى ضوء ظروف أو فروض محددة .

هذه القوائم يكون إستخدامها محدود بمعرفه المنشأة ذاتها أو بواسطة المنشأة والاطراف المتفاوضة مباشرة معها .

وجدير بالذكر أن فحص هذه القوائم يتطلب من القائم بالفحص مراعاة الاعتبارات التالية :

- تقييم إعداد هذه القوائم .
- تقييم الفروض والتنبؤات المدعمة لاعداد هذه القوائم .
- مدى إتفاق هذه القوائم من حيث الاعداد مع إرشادات الهيئات العلمية والمهنية مثل المعهد الامريكى للمحاسبين .
- تقرير الفحص ، حيث يجب أن يتضمن التحذير من نتائج التوقعات المتعلقة بإعداد هذه القوائم ، كذلك توضيح عدم مسئولية الفاحص عن الاحداث أو الظروف التى تقع بعد تاريخ التقرير .

هذا وبعد أن تعرض الباحث لطبيعة الفحص لاغراض خاصة وأشكالة وصوره ، يمكن توضيح توقيت القيام به بالنسبة للمراجعة الخارجية فى الحالات الثلاث التالية :

الحالة الاولى : عملية الفحص تتم بعد المراجعة الخارجية.

حيث ان اجراءات الفحص لاغراض خاصة تتم بعد اجراءات المراجعة الخارجية واعتماد القوائم المالية من المراجع . ومن امثلة ذلك :

- الفحص الضريبى .
- الفحص لبيان القدرة المالية للمنشأة أو لبيان متطلبات الجهات مانحة الائتمان .
- الفحص لمفردة معينة .
- الفحص لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية .

وعملية الفحص تختلف من المراجعة الخارجية من حيث مدى الاختبارات ، والاهمية النسبية ، والهدف من الفحص ، وتقرير الفحص .

الحالة الثانية : عملية الفحص تتم قبل المراجعة الخارجية :

وينطبق هذا بصفة اساسية على القوائم المالية المستقبلية

الحالة الثالثة : عملية الفحص فى منشآت القطاع الخاص الصغيرة :

وتتمثل عملية الفحص فى هذه الحالة فى اعداد الحسابات والدفاتر والقوائم المالية لهذه المنشآت ، اى القيام بدور المحاسب الداخلى .

وهذه المنشآت لا تخضع بالضرورة لعملية المراجعة الخارجية ، ولذلك تسمى القوائم والحسابات الخاصة بها ، الحسابات غير الخاضعة للمراجعة .

Unaudited Financial Statemant

ثالثاً":- مداخل قياس القيمة فى الاقتصاد :

تعرض الفكر الاقتصادى لتفسير القيمة من خلال العديد من النظريات نذكر منها[١] :

١) نظرية العمل للقيمة :

وتقوم هذه النظرية على اساس ان قيمة أى سلعة انما تتحدد بمقدار ما بذل فى إنتاجها من عمل . مع مراعاه التفاوت الكبير فى المهارات والقدرات التى يتمتع بها الاشخاص المختلفون سواء داخل المهنة الواحدة أو فيما بين المهن المختلفة .

٢) نظرية نفقة الانتاج :

تعتمد هذه النظرية على ان ثمن السلعة لابد أن يكون من الارتفاع بحيث يغطى نفقات انتاجها من ريع وربح وأجور . أو بمعنى آخر أن قيمة السلعة انما تتحدد بناء على ما يدفع من نفقات لازمة لانتاجها .

٣) نظرية المنفعة الحدية :

تقوم هذه النظرية على اساس ان قيم السلع تتحدد بناء على منفعتها الحدية وليس المنافع الكلية . وحيث ان المنفعة الحدية تنخفض مع توافر السلعة وتتزايد مع ندرتها ، لذلك فإن مدى الوفرة أو الندرة له اثر كبير فى تحديد قيمة السلعة.

---

١) دكتور محمد خليل برعى ، مبادىء الاقتصاد ، مكتبه نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٨ .

٤) نظرية القيمة التبادلية :

تقوم هذه النظرية على الجمع بين نظريتى نفقة الانتاج والمنفعة الحدية فى تحديد قيمة السلع . حيث أن سعر أى سلعة يتحدد بناء على التفاعل بين قوتين أساسستين :

- القوة الاولى : طلب المستهلكين ، ويحدده منفعه السلعة، وعلى وجه التحديد المنفعة الحدية للسلعة .
- القوة الثانية : عرض المنتجين ، ويحدده نفقة الانتاج وعلى وجه التحديد النفقه الحدية .

٥) نظرية قيمة الاستعمال أو الاستخدام :

حيث تتحدد قيمه السلعة على أساس منفعة السلعة، أى قدرتها على أشباع الحاجات . وهذا النوع من القيمة تحدده عوامل شخصية تختلف من شخص لآخر وليس له علاقة بقوى السوق .

وهذه النظرية تتفق مع نظرية المنفعة الحدية فى تحديد القيمة ، حيث أن كل منهما يهتم بقدرة السلعة على الاشباع لدى المستهلك .

من دراسة النظريات الاقتصادية السابقة ، يمكن تحديد أو تفسير القيمة فى نظريتين أساسيتين هما :

- القيمة على أساس قدرة السلعة على التبادل أو القيمة التبادلية والتى تحددها قوى السوق من العرض والطلب .

- القيمة على اساس المنفعة . أى القيمة من وجهه نظر المستهلك أو المستخدم ، وتتحدد من خلال القدرة على الاشباع .

أما عن علاقة مداخل القيمة فى علم الاقتصاد بقياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة ، فإن الباحث يرى :

أ) أن تحديد القيمة على اساس المنفعة يلائم قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة حيث انه يهتم بمدى فائدة أو منفعة المعلومات لدى المستخدم أو متخذ القرار .

ب) أن تحديد القيمة على أساس قوى السوق قد يلائم تحديد تكلفة الفحص ، حيث أنه يخضع لعوامل الطلب والعرض ، وأن كان عملية تحديد الاتعاب تتداخل فيها عوامل كثيرة بجانب العرض والطلب .

رابعاً:- مداخل قياس القيمة فى نظم المعلومات ومدى ملائمتها للقياس فى الفحص لاغراض خاصة :

إن قياس قيمة المعلومات من وجهه نظر مستخدم المعلومة أو متخذ القرار يتم وفقا لثلاث مداخل أساسية، يمكن توضيحها فيما يلى [١]:

---

(١) يرجع فى هذا الى :

- Niv, Ahiluo & Others, Principles of Information systems for Management, Win, C. Brown Communication, Inc., 1994, P.84.
- Flynn, Donal, J., " Information Systems Requirements, " Mc GRAW - Hill Book Company, New york, 1992 , P . 30.

أ) القياس القبلى بناء على القيمة المعيارية للمعلومات .

The exant Measurement by Normative value of Information .

هذا المدخل يهدف الى معرفة القيمة المعيارية للمعلومات التى تحتويها الرسائل او التقارير مقدما ، أى قبل الحصول عليها . ومقارنه هذه القيمة المتوقعة مع تكلفة المعلومات بهدف تقرير جدوى الحصول على هذه المعلومات من عدمه .

ويعتمد هذا المدخل على الأسس التالية :

١) الاحتمالات الموضوعية Objective Probabilities

٢) تحسب الاحتمالات اللاحقة بإستخدام نظرية بايز

Bayes Theorem

٣) إن مجموعة الاحداث السابقة لاستلام الرسائل تتفق ومجموعة الاحداث اللاحقة .

٤) معرفه الاحتمالات الشرطية للتقارير أو الرسائل .

٥) العوائد الشرطية .

ويواجه هذا المدخل عند استخدامه فى قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة أوجه القصور التالية :

١) بالنسبه لاتخاذ القيمة المعيارية القبلية كأساس للقياس بهدف دراسة جدوى الحصول على المعلومات ، فإن هذا لا يتفق والفحص لاغراض خاصة ، حيث أن الفحص يكون لضرورة عملية أو قانونية ، بغض النظر عن التكلفة ، ومن أمثله ذلك :

- القانون الضريبى : الذى يلزم ممولى الضريبة الموحدة على ايرادات النشاط التجارى أو المهن بضرورة إعتماد الاقرارات الضريبية من محاسب قانونى .

- إشتراط البنوك مانحة الائتمان بضرورة التحليل المالى للقوائم المالية للمنشأت طالبة الائتمان ، بهدف التأكد من توافر شروط معينة .

٢) بالنسبة لاعتماد القياس على الاحتمالات الموضوعية :
نجد أن الامر يختلف بالنسبة للمراجعة أو الفحص لاغراض خاصة ، حيث أن التقرير الشخصى المبنى على الخبرة المهنية للمراجع أو الفاحص له أثر كبير فى مراحل عملية المراجعة أو الفحص ، ويتضح ذلك فى إختيار اجراءات الفحص الملائمة وأختيار حجم العينة بناء على درجة الثقة المرغوبة .

٣) بالنسبة لاعتماد هذا المدخل على نظرية بايز فى تقدير الاحتمالات اللاحقة ، فإن الامر يختلف فى عملية الفحص لاغراض خاصة حيث أن الاحتمالات اللاحقة تكون شاملة ومتضمنة للاحتمالات السابقة .

٤) بالنسبة لضرورة اتفاق الاحداث السابقة للرسالة مع الاحداث اللاحقة . فإن من الصعب توفر ذلك فى الفحص لاغراض خاصة ، حيث من المحتمل ظهور أحداث ووقائع جديدة بعد عملية الفحص .

فى ضوء التحليل السابق يتضح عدم ملائمه هذا المدخل لقياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة.

ب) القيمة الواقعية للمعلومات :

Realistic Value of Information .

هذا المدخل لقياس القيمة يتميز عن المدخل القبلى المعيارى ، أنه يأخذ فى الاعتبار العوامل الانسانية المتعلقة بالادراك والتفضيل ، وذلك بعكس المنهج المعيارى الذى يفترض الرشد الكامل فى متخذ القرار .

ويقوم هذا المدخل على اساس قياس قيمة المعلومات من خلال الفرق بين اداء المنظمة أو الفرد فى ظل المعلومات الاضافية والاداء فى غياب هذه المعلومات .

إن استخدام المدخل الواقعى يقوم على فكرة الرضا والاشباع لانه يعكس الاداء المحقق فعلا ، بدلا من الاداء الواجب تحققه . كما ان استخدام الاداء كدليل على قيمة المعلومات لا يتطلب دراسة أجزاء النظام من اجل تكوين نموذج رياضى أو الاستفسار عن الاحتمالات والاستراتيجيات ، ولكن يتم التعامل مع عملية القرار وتشغيل المعلومات كصندوق أسود ، يتم تغذيته بالمدخلات المختلفة الخاضعة للرقابة ، ثم قياس المخرجات . ويجب فى هذه الحالة عزل المتغيرات غير الخاضعة للرقابة حتى يمكن قياس أثر التغير فى المعلومات على الاداء .

ويواجه هذا المدخل عند استخدامه فى قياس قيمه المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة الانتقادات التالية :

١) إن القول بأن هذا المنهج يمثل قياسا بعديا Expost يمثل عملية صورية فقط ، حيث يتطلب إقامه سيناريوهات غير واقعية لعدة نظم معلومات بديلة ، فهل يعقل للمنشأه إحلال عده نظم بالتوازى مع قياس الاداء المحقق فى كل حاله .... ؟

٢) أن تقييم نظام المعلومات قبل التشييد الكامل يعتبر أمراً غير واقعى .

٣) أن تطبيق هذا المدخل يتطلب تكلفة عالية .

٤) مراعاه تمثيل الواقع عند التجربة .

جـ) مدخل الحكم الشخصى

The subjective Value of information.

يعتمد هذا المدخل على التقدير أو الحكم الشخصى لمستخدم المعلومات ، حيث تعكس قيمة المعلومات الانطباع الشامل لدى مستخدميها . وعند مواجهة المستخدم لعدة تقارير أو رسائل ، فإنه يصنفها ويرتبها طبقا لدرجة الاشباع ، وقد يستخدم فى هذا التحليل الوصفى المتعدد . Multiattribute Analysis

وفى هذا المدخل يتم تقرير قيمه المعلومات بأحد أسلوبين :

أ) تقدير منافع التقرير أو الرسالة .

ب) التكلفة التى يمكن أن يتحملها الشخص فى سبيل الحصول على التقرير .

ويؤيد الباحث الاسلوب الاول فى قياس قيمة المعلومات ، حيث انه يركز على منفعة المعلومات لدى المستخدم ، أما الاسلوب الثانى فإنه يهتم بتكلفة الحصول على المعلومات والتى قد تتأثر بعوامل قوى السوق من حيث الطلب والعرض .

ويتعرض مدخل الحكم الشخصى للانتقادات التالية :

١) من الصعوبة الاعتماد على الحكم الشخصى فى تقييم نظام المعلومات ، حيث أن التقدير الشخصى لا يخضع لمقاييس موضوعية عند إستخدامه فى القياس .

٢) قد يعتمد الحكم الشخصى على مستويات معينة من المواصفات فى عملية التقدير ، مما يصعب تحويلها الى قيم نقدية ، حتى تسهل عمليه المقارنة بين نظم المعلومات البديلة .

٣) إن استخدام مدخل الحكم الشخصى يمثل قياساً بعدياً Ex post أى انه يتم بعد الحصول على المعلومات . وبالتالى لا يتعرض لدراسة جدوى الحصول على المعلومات من عدمه .

الا انه يمكن تحقيق القياس القبلى Exant بإستخدام تقارير إصطناعية (وهمية) وأستخدام الاستقصاء والمقابلات الشخصية من اجل قياس قيمة المعلومات .

من دراسة المداخل الثلاث السابقة ، يرى الباحث أن المدخل الشخصى يمثل أفضل هذه المداخل لاغراض قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة ، وذلك للاسباب التالية :

١) أن المدخل الشخصى يعتمد بصفه أساسية على القياس البعدى لقيمة المعلومة ، وأن هذا يلائم تقارير الفحص لاغراض خاصة ، حيث أن الفحص فى الغالب يمثل ضرورة هامة وملحة للمستخدم بغض النظر عن التكلفة ، وبالتالى لا توجد حاجة الى القياس القبلى .

٢) إن إعتماد المدخل الشخصى على الاحتمالات الشخصية كأساس لقياس قيمه المعلومات ، يعتبر أكثر ملائمة لاغراض الفحص ، حيث أن الهيئة أو الشخص المستفيد من المعلومات ، يعتمد فى اتخاذ القرارات على الاحتمالات الشخصية لعدم توافر الاحتمالات الموضوعية .

٣) إذا كان المدخل الشخصى يعتمد فى بعض الاحيان علىقيم ترجيحية ترتبط بمواصفات معينة ، فى حالة المقارنة بين عدة تقارير أو نظم

معلومات . فإنه من السهل معرفه القيمة المالية لهذه التقارير عن طريق دراسة أثارها على متخذ القرار .

٤) إن المعلومات التى يوفرها الفحص لاغراض خاصة تخضع وتعتمد على الحكم الشخصى للقائم بعملية الفحص ، شأنها فى ذلك شأن عملية المراجعة العادية . وبالتالى فإنها تلائم المدخل الشخصى فى تقييم قيمة هذه المعلومات .

٥) إن تقارير الفحص لاغراض خاصة ذات إستخدام محدود لشخص أو هيئة معينة مستفيدة من هذا الفحص . وبالتالى فإن قياس قيمة المعلومات من وجهه نظر المستخدم يجب ان يندرج تحت ويتواءم مع متطلبات المدخل الشخصى فى القياس .

خامساً:-نموذج مقترح لقياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض خاصة .

يقوم النموذج المقترح على الافتراضات التالية :

١) أن عملية الفحص لاغراض خاصة ضرورية بغض النظر عن التكلفة. وإن كان هذا لا يمنع من إدخال متغير (عامل) تكلفة الفحص فى الاعتبار .

٢) أن القياس يتم بعد الحصول على المعلومات من تقرير الفحص ، وبالتالى يكون من المناسب أن يكون القياس بعديا Ex post.

٣) أن استخدام تقرير الفحص محدود لشخص أو هيئة معينه مستفيدة من التقرير .

٤) فى حالة تعدد المواقف التى يستخدم فيها التقرير ، فإن قيمة المنافع المحققة لا تتحدد فقط من استخدامها فى موقف معين ، ولكن قيمة المعلومات تمثل مجموع المنافع التى يحصل عليها الفرد أو الهيئة من الاستخدام فى المواقف المتعددة .

٥) فى بعض الاحيان قد ينتج عن الفحص لاغراض خاصة منفعة كبيرة لا يمكن القياس الكمى أو المالى لها . ومن أمثلة ذلك حاله الفحص الضريبى ، حيث ينتج عن هذا الفحص تحقق العدالة الضريبية ، أى تحديد العبء الضريبى العادل بين الممول ومصلحة الضرائب ، وتحقيق هذا الهدف غير الملموس لا يمكن التعبير الكمى عن المنفعة المتعلقة به . ومن ثم فإن النموذج المقترح لا يتعرض لقياس المنافع غير الملموسة والتى يصعب التعبير الكمى عنها.

٦) لا يتأثر القياس سواء كان الاستخدام لتقرير الفحص فى الاغراض الداخلية للمنشأه ، أو لاغراض الاستخدام الخارجى للاجهزة الاشرافية أو وفاء المتطلبات الجهات مانحة الائتمان .

٧) لا يتأثر قياس قيمة المعلومات بموقف عملية الفحص من المراجعة الخارجية ، حيث أن التركيز يكون على مستخدم تقارير الفحص ، ومدى تأثير هذه التقارير فى قراراته .

٨) إن قيمة المعلومات الناتجة عن تقرير الفحص تتأثر بالبدائل المتاحة أمام متخذ القرار ، ومدى تأثر هذه البدائل بالمعلومات الناتجة عن تقرير الفحص .

ولصياغه النموذج المقترح ، فإنه يفضل توضيح الرموز التالية للمتغيرات :

أ) الاحتمالات التى يوفرها تقرير الفحص ح ر وهى تمثل الاحتمالات البعدية Expost Probabilties للبديل محل الفحص ل و كما أن م ر تمثل المعلومات التى يوفرها تقرير الفحص

ب) الاحتمالات القبلية Exant Probabilities (ح ب)
وهى تمثل الاحتمالات المتوفرة قبل اجراء الفحص والتقرير عن البديل ل و .
كما أن م ب تمثل المعلومات المتوفرة قبل تقرير الفحص .

جـ) عائد أفضل بديل قبل تقرير الفحص ع ل (م ب) حيث ترمز ع للعائد ، ل لافضل بديل فى غياب المعلومات المتعلقة بالفحص ، أى فى ضوء المعلومات (م ب)

د) عائد أفضل بديل بعد تقرير الفحص ع لـ (م ر) حيث أن لـ تمثل أفضل بديل بعد تقرير الفحص ، أى فى ضوء المعلومات (م ر)

هـ) عائد أفضل بديل تم اختياره قبل تقرير الفحص فى ضوء المعلومات البعدية التى يوفرها تقرير الفحص . ع ل (م ر) وذلك بإفتراض أن المعلومات التى يوفرها تقرير الفحص أقرب الى الواقع والحقيقة .

و) تكلفة الفحص ت ,

ز) قيمة المعلومات التى يوفرها تقرير الفحص ى
فى ضوء الافتراضات السابقة والرموز الموضحة لمتغيرات النموذج فإنه يمكن قياس قيمة المعلومات الناتجة عن تقرير الفحص

لاغراض خاصة من وجهه نظر المستخدم وفقاً للخطوتين التاليتين :

الخطوة الاولى : قياس أثر المعلومات التى يوفرها تقرير الفحص على العائد المتوقع للبديل الذى تم من أجله الفحص .

ث = ع ل و (م ر) - ع ل و (م ب)

ولا شك أن الاثر السابق قد يمتد ليشمل بعض أو كل العناصر التالية:

- الاحتمالات المتعلقة بالبديل محل الفحص .
- قيمة الاستثمار .
- مدة الاستثمار .
- التدفقات المالية خلال فترة الاستثمار

الخطوة الثانية : قياس قيمة المعلومات التى يوفرها التقرير .

وذلك عن طريق قياس مدى تأثير الخطوة الاولى على إختيارات متخذ القرار من حيث تحديد البديل الامثل فى ضوء المعلومات التى يوفرها التقرير وبالتالى فإن قيمة المعلومات تحسب كما يلى :

ى = ع ل- (م ر) - ع ل (م ر) - ت و

سادساً:- تطبيق النموذج المقترح على أغراض منح الائتمان المصرفى :

إن قرار منح الائتمان المصرفى يتأثر بالعديد من العوامل ، بعضها

يتعلق بالعميل طالب الائتمان ، ومن أهم هذه العوامل : [١]

١) شخصية العميل :

حيث يجب دراسة العميل ومدى أنتظامه فى سداد التزاماته مع الجهات الدائنة الاخرى . كذلك دراسة ماضية مع المصرف .

٢) قدرة العميل على ممارسة نشاطة .

حيث يجب دراسة الخبرة الماضية للعميل والاعمال الحالية التى يمارسها ، وكذلك إتجاهاته فى المستقبل سواء بالتوسع فى النشاط الحالى أو إضافة أنشطة أخرى .

٣) رأس المال المساهم به العميل فى إداره نشاطه :

يجب على المصرف دراسة الهيكل التمويلى للعميل ومدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية ، ويفضل أن تكون نسبة

---

(١) يرجع فى هذا الى :

- Palfreman, David & Ford Philip, " Elements of Banking," Second Edition, Great Britian, 1988, P. 457.
- Hall, Peter, J., & Beecham , B., Julian, Elements of Banking." First Published, longman, Inc. New york, 1987, P.166.
- Klein, M.,R.,& Methlie, L.,B., Knowledge - Based Decision support systems with Applications in Business, John wiley & sons, New york, 1995, P. 428.
- دكتور محسن أحمد الخضيرى ، الائتمان المصرفى ، منهج متكامل فى التحليل والبحث الائتمانى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٠ .

المصادر الداخلية أكبر من الاعتماد على التمويل الخارجى .

٤) الضمانات المادية التى يقدمها العميل :

حيث يجب دراسة هذه الضمانات والتحقق من ملكيتها وتقييمها والتأكد من سهولة البيع والتصريف وعدم قابليتها للتلف .

٥) الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل :

وذلك بدراسة الناحية التسويقية لمنتجات العميل من حيث حجم الطلب ، ومدى المنافسة التى يواجهها العميل فى السوق .

وجدير بالذكر إنه من الناحية العملية يراعى المصرف الاعتبارات التى تحدد قيمة الائتمان ومتابعة سداده ونذكر منها: (١)

١) دراسة التعاملات السابقة للعميل سواء مع نفس المصرف أو المصارف الاخرى ، وذلك بعمل أستخبارات خاصة بهؤلاء العملاء .

٢) القيام بزيارة ميدانية للانشطة التى يزاولها العميل ، ومعاينة الاصول الثابتة والمتداولة وبصفة خاصة المخزون والتحقق

---

١) من المقابلات الشخصية التى أجراها الباحث مع مديرى ورؤساء أقسام الائتمان بالمصارف التالية :

- البنك الاهلى المصرى المركز الرئيسى ' قسم البحوث الائتمانية " .
- بنك مصر فرع طلعت حرب .
- بنك مصر المركز الرئيسى " قسم التحليل المالى " .
- بنك مصر فرع بنىسويف .
- بنك الاسكندرية فرع بنىسويف .

من الملكية والتقييم .

٣) التحليل المالى للقوائم المالية للعميل ، خلال عدة سنوات سابقة ، والتأكد من الامور التالية :

- هيكل التمويل ونسبة المصادر الداخلية والخارجية .
- قدرة العميل على سداد الائتمان .
- قدرة العميل على سداد الفوائد الدورية .
- ربحية نشاط العميل مقارنا مع الربحية فى نفس النشاط أو الصناعة .
- معدل العائد على الاموال المستثمرة .

ويتم ذلك بإستخدام المؤشرات والنسب المالية الملائمة للاغراض والاهداف السابقة .

٤) عمل زيارات ميدانية دورية للانشطة التى يزاولها العميل أثناء فترة الائتمان وذلك من أجل المتابعة .

فى ضوء ما سبق يتضح أن تقرير الفحص لاغراض منح الائتمان ، والذى يتمثل فى إجراء التحليل المالى للقوائم المالية يمثل أحد العوامل الهامة المؤثرة فى قرار الائتمان المصرفى . ولاغراض اجراء الدراسة التطبيقية فإن الباحث **وضع الفروض التالية :**

١) أن قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لاغراض منح الائتمان يتم بإفتراض ثبات العوامل الاخرى المحددة لشروط الائتمان .

٢) أن الفحص لاغراض منح الائتمان يكون له أحد النتائج التالية :

أ- زيادة الثقة فى قدره العميل على سداد الفوائد الدورية وكذلك سداد الائتمان ومن ثم قد يؤدى هذا الى زيادة قيمة الائتمان .

ب- تخفيض الثقة فى قدرة العميل على سداد الفوائد الدورية المتعلقة بالائتمان بما يؤثر على قيمة الائتمان أو عدم منحه .

٣) أن كل قرارات الائتمان تتم بناءا على ضمانات ممنوحه من العملاء بما يضمن سداد أصل الائتمان فى مواعيده وبالتالى تتعلق المشكلة بسداد الفوائد الدورية .

٤) أن البديل المتاح أمام مدير المصرف فى حالة عدم منح الائتمان يتمثل فى إيداع قيمة الائتمان بالبنك المركزى بمعدل عائد ١٠ ٪ سنويا .

٥) أن معدل الفائدة على الائتمان ١٣ ٪ سنويا .

فى ضوء هذه الافتراضات قام الباحث بإختيار شركتين [١] ، وتم تقديم القوائم المالية الخاصة بهما الى بنك مصر فرع طلعت حرب وتم إجراء الفحص لاغراض منح الائتمان لكلا منهما من أجل قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص فى كل حالة وكانت نتائج الدراسة كما يلى :

أولاً:- الشركة س :

بدراسة القوائم المالية لهذه الشركة عن السنوات ٩٣ ، ٩٤ ، ١٩٩٥ ، حيث تنتهى السنة المالية للشركة فى ٣١ / ١٢ من كل عام

---

١) للمحافظة على سرية بيانات الشركتين ، فقد أطلق الباحث على الشركة الاولى الرمز س والشركة الثانية الرمز ص

وبعد إعادة تبويبها طبقا لاغراض التحليل المالى ، قدمت لمدير بنك مصر فرع طلعت حرب بالقاهرة ، مع مراعاه الاعتبارات التالية :

١) أن قيمة القرض المطلوب ٢٠٠٠٠٠٠ جنية .

٢) أن درجة الثقة- قبل الفحص لاغراض منح الائتمان - فى القوائم المالية ٨٠ ٪ .

٣) أن قرار المدير فى ضوء القوائم المالية - قبل تقرير الفحص - يتمثل فى منح ائتمان قيمته ٤٠٠٠٠٠ جنية بمعدل فائدة ١٣ ٪ مدته ٤ سنوات على أن يسدد على أربع أقساط سنوية كل منها ١٠٠٠٠٠ جنية .

٤) أنه فى ضوء تقرير الفحص لاغراض منح الائتمان [١] ، والمؤشرات المالية التى أوضحها التقرير والمتمثلة فيما يلى :

- تحسن نسب التداول ، السيولة ، السداد الفورى .
- تحسن نسب مجمل الربح الى المبيعات ، صافى الربح الى المبيعات .
- إرتفاع نسبة ربحية رأس المال .
- زيادة الاحتياطيات المكونة من ١٢٥٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٩٣ الى ١٨٧٨٠٠٠ جنية فى عام ١٩٩٤ الى ٢٦٢٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٩٥ .
- إنخفاض نسبة التمويل الخارجى الى ٥٠ ٪ مع العلم

---

١) ملحق البحث رقم (١)

بأنها تمثل عقود مرابحة ومضاربة مع بنك فيصل الاسلامى.

فى ضوء المؤشرات السابقة كانت التأثيرات التالية على قرار مدير البنك (١) :

- إرتفاع درجة الثقة الى ٩٠ ٪ .
- زيادة قيمة الائتمان الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنية لمدة ٤ سنوات ، يسدد كل سنه ٥٠٠٠٠٠ جنية .

مما سبق يمكن حساب قيمة المعلومات التى يحتويها تقرير الفحص من خلال الخطوتين التاليتين :

الخطوة الاولى : قياس أثر المعلومات على عائد البديل محل الفحص

ث = ع ل و (م ر) - ع ل و (م ب) .

ع ل و (م ر)

بدرجة ثقة ٩٠ ٪

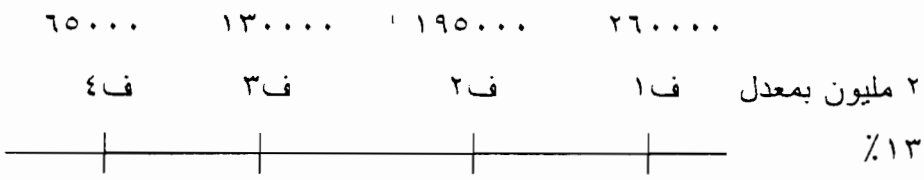

ع ل و (م ب) بدرجة ثقة ٨٠ ٪

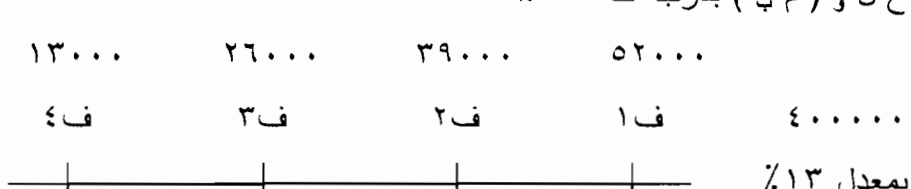

---

١) من المقابلة الشخصية مع مدير بنك مصر فرع طلعت حرب

بالاضافة الى أن البديل ع ل و (م ب) يتطلب ايداع مبلغ ١٦٠٠٠٠٠ جنية فى البنك المركزى بمعدل فائدة ١٠ ٪ سنويا حتى يتساوى قيمة الاستثمار فى هذا البديل قبل وبعد الحصول على المعلومات .

وهذا يؤدى الى تحقيق فائدة سنوية لمدة ٤ سنوات قدرها ١٦٠٠٠٠ جنية سنويا .

وبالتالى يمكن حساب العائد الخاص بالبديل محل الفحص بعد الحصول على المعلومات التى يوفرها التقرير ع ل و (م ر) كما يلى :

أ) القيمة الحالية للفائدة الدورية المتوقعة من القرض =

(٢٦٠٠٠٠ × ٨٨٥ ر + ١٩٥٠٠٠ × ٧٨٣ر +

١٣٠٠٠٠ × ٦٩٤ر + ٦٥٠٠٠ × ٦١٩ ر) × ٩٠٪

= ٥١٣٢٤٠ × ٩٠٪ = ٤٦١٩١٦ جنية

ب) القيمة الحالية للفوائد الناتجة عن استثمار الاقساط المسددة بالبنك المركزى .

= ٥٠٠٠٠ × ٨٢٦ ر + ١٠٠٠٠٠ × ٧٥١ ر + ١٥٠٠٠

× ٦٣٦ ر = ٢١١٨٠٠ جنية

اذن العائد من هذا البديل = ٤٦١٩١٦ + ٢١١٨٠٠ = ٦٧٣٧١٦ جنية

العائد من البديل قبل تقرير الفحص ع ل و (م ب)

يتكون عائد هذا البديل من العناصر التالية :

أ) القيمة الحالية للفوائد الدورية الناتجة عن القرض

= (٥٢٠٠٠ × ٨٨٥ ر + ٣٩٠٠٠ × ٧٨٣ ر

+ ٢٦٠٠٠ × ٦٩٤ ر + ١٣٠٠٠ × ٦١٩ ر) × ٨٠٪

= ٨٢١١٨ جنية .

ب) القيمة الحالية للفوائد الناتجة عن ايداع الاقساط المحصلة بالبنك المركزى .

= ١٠٠٠٠ × ٨٢٦ ر + ٢٠٠٠٠ × ٧٥١ ر + ٣٠٠٠٠

× ٦٣٦ ر = ٤٢٣٦٠ جنية .

جـ) القيمة الحالية للفائدة الدورية الناتجة عن استثمار مبلغ ١٦٠٠٠٠٠ جنية بالبنك المركزى بمعدل ١٠ ٪

= ١٦٠٠٠٠ × ٩٧٥ر٢ = ٤٧٦٠٠٠ جنية

مما سبق فإن ع ل و (م ب)

= ٨٢١١٨ + ٤٢٣٦٠ + ٤٧٦٠٠٠ = ٦٠٠٤٧٨ جنية

اذن ث = ٦٧٣٧١٦ - ٦٠٠٤٧٨ = ٧٣٢٣٨ جنية

الخطوة الثانية : قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص عن طريق قياس التأثير على متخذ القرار .

البدائل قبل الفحص :

عائد البديل الاول : وهو منح ائتمان قدره ٤٠٠٠٠٠ جنية ويتكون العائد الخاص به من :

أ) القيمة الحالية للفوائد الدورية والسابق حسابها وهى ٨٢١١٨ جنية .

ب) العائد الناتج من ايداع الاقساط المحصلة بالبنك المركزى والسابق حسابه

= ٤٢٣٦٠ جنية

اذن عائد البديل الاول = ٨٢١١٨ + ٤٢٣٦٠ = ١٤٢٤٧٨ جنية

عائد البديل الثانى

وهو يمثل ايداع مبلغ القرض بالبنك المركزى

= ٤٠٠٠٠ × ٩٧٥ر٢ = ١١٩٠٠٠ جنية

اذن الاختيار يكون للبديل الاول وهو منح الائتمان وقيمتـه ٤٠٠٠٠٠ جنية بعائد قدره ١٢٤٤٧٨ جنية .

البدائل بعد الفحص :

عائد البديل الاول : منح ائتمان قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنية بمعـدل فـائدة ١٣٪ والعائد الخاص بهـذا البديـل ع ل , (م ر) = ٦٧٣٧١٦ جنيـة حيث أنه قد سبق حساب هذا العائد .

عائد البديل الثانى : عدم منح الائتمان

العائد المتوقع من هذا عباره عن الفائدة التى يحققهـا البنـك مـن ايـداع المبلغ بالبنك المركزى بمعدل ١٠ ٪

= ٢٠٠٠٠٠ × ٢ر٩٧٥ = ٥٩٥٠٠٠ جنية

اذن الاختيار للبديل الاول .

مما سبق يمكن حساب قيمة المعلومات الناتجة عن تقرير الفحص كما يلى :

ع لّ (م ر) = ٦٧٣٧١٦ جنية حيث سبق حسابه

ع ل (م ر) عـائد البديـل الامثـل قبـل تقريـر الفحـص فـى ضـوء المعلومات البعدية يتكون من :

أ) القيمة الحاليـة للفوائـد الدوريـة لائتمـان قـدرة ٤٠٠٠٠٠جنيـة بدرجة ثقة ٩٠ ٪

= ١٠٢٦٤٨ × ٩٠ ٪ = ٩٢٣٨٣ جنية

ب) عائد ايداع الاقساط المسددة بالبنك المركزى

٤٢٣٦٠ جنية

جـ) عائد ايداع ١٦٠٠٠٠٠ جنيـة بـالبنك المركـزى لمـدة اربـع سنوات ٤٧٦٠٠٠ جنية

بالتالى يكون ع ل (م ر) = ٦١١٧٤٣ جنية

قيمة المعلومات = ع لّ (م ر) - ع ل (م ر) - ت و

= ٦٧٣٧١٦ - ٦١١٧٤٣ - ١٠٠٠ = ٦٠٩٧٣جنيـــة

وذلك بإفتراض أن تكلفة الفحص = ١٠٠٠ جنية

يتضح مما سبق أنه تم اختيار نفس البديل قبل أو بعد الحصول على التقرير إلا ان قيمـة المعلومـات ترجـع الـى اختـلاف قيمـة الائتمـان الممنـوح للشركة حيث أن قيمته قبـل التقريـر كـانت ٤٠٠٠٠٠ وأصبحت بعد التقريـر ٢٠٠٠٠٠٠ جنية .

الشركة ص

بدراسة القوائم المالية للشركة ص عـن السـنوات الماليـة المنتهيـة فـى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٣ ، ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ ، ٣٠ / ٦ / ١٩٩٥ ، وذلـك فـــى ضوء الاعتبارات التالية :

١) قيمة الائتمان المطلوب ٤٠٠٠٠٠٠ جنية لمدة اربع سنوات .

٢) درجة الثقة لدى مدير البنك فى سداد الفوائد ٩٠ ٪ .

٣) أن قيمة الائتمان الذى يمكـن أن يمنحـه مديـر البنـك الشـركة ص فـى ضوء قوائمها المالية ٢٠٠٠٠٠٠ ج تسدد على اربعة اقساط سنوية .

وبعد اعاده تبويب وعرض القوائم المالية [١] للشـركة ص بمـا يفـى بـأغراض التحليل المالى وإعداد تقرير الفحص - فى ضـوء متطلبـات البنـك ومـا بعـده من تقارير فى هذا الشأن لاغراض منح الائتمان - وقد أتضح من هـــذا

---

١) ملحق البحث رقم ٢ .

التقرير الحقائق التالية :

١) تحسن نسبة التداول السريع ونسبة السداد الفورى .

٢) انخفاض نسبة ربحية المبيعات حيث تبلغ ١١٪ .

٣) إنخفاض ربحية رأس المال ، حيث كانت فى حدود ٨ ٪ .

٤) إنخفاض معدل دوران رأس المال العامل ، حيث بلغ عدد ٢ دورة سنويا .

٥) إنخفاض معدل دوران الانتاج التام حيث يبلغ متوسطه ٢ر١ دورة فى السنه .

٦) تبين أن الشركة حاصلة على قروض طويلة الاجل ٤٠٠٠٠٠٠ جنية .

٧) نسبه التمويل الخارجى ٢٥ ٪

فى ضوء هذه المعلومات التى يوفرها التقرير . والمؤشرات المالية ، كانت التأثيرات على قرارات مدير البنك [١] كما يلى :

- أنخفاض درجة الثقة فى فى إمكانية سداد الفوائد الى ٧٥٪ .
- قيمة الائتمان انخفضت الى ١٠٠٠٠٠٠ جنية . تسدد على اربعة اقساط سنوية .

فى ضوء ما سبق يمكن قياس قيمة المعلومات وفقا الخطوتين التاليتين:

---

١) من خلال المقابلات الشخصية مع مدير بنك مصر فرع طلعت حرب

الخطوة الاولى : قياس أثر المعلومات على عائد البديل محل الفحص

ث = ع ل و (م ر) - ع ل و (م ب)

ع ل و (م ر)

١٠٠٠٠٠٠ بمعدل ١٣ ٪ معدل الثقة ٧٥ ٪

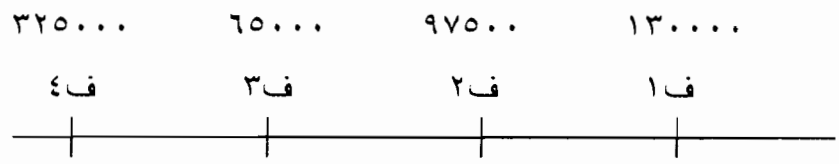

٧٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

ع ل و (م ب)

٢٠٠٠٠٠٠ بمعدل ١٣ ٪ درجة ثقة ٩٠ ٪

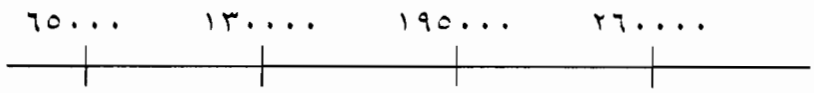

فائدة الاقساط المحصلة	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠

ع ل و (م ر) يتكون هذا العائد من العناصر التالية

أ) القيمة الحالية للفوائد المحصلة

= (١٣٠٠٠٠ × ٨٨٥ر + ٩٧٥٠٠ × ٧٨٣ر

+ ٦٥٠٠٠ × ٦٩٤ر + ٣٢٥٠٠ × ٦١٩ ر) × ٧٥٪

= ١٩٢٤٦٥ جنية

ب) القيمة الحالية للفوائد الناتجة عن إيداع الاقساط المحصلة بالبنك المركزى .

= ٢٥٠٠٠ × ٧٨٣ ر + ٥٠٠٠٠ × ٦٩٤ ر

+ ٧٥٠٠٠ × ٦١٩ ر = ١٠٠٧٠٠ جنية

جـ) القيمة الحالية للفوائد الناتجة عن ايداع مبلغ مليون جنية بالبنك المركزى .

= ١٠٠٠٠٠ × ٢ر٩٧٥ = ٢٩٧٥٠٠ جنية

اذن ع ل ر (م ر) =

١٩٢٤٥٦ + ١٠٠٧٠٠ + ٢٩٧٥٠٠ = ٥٩٠٦٦٥ جنية

ع ل و (م ب) **يتكون العائد من العناصر التالية :**

أ) القيمة الحالية للفوائد الدورية على الائتمان وقيمته ٢٠٠٠٠٠٠ جنية

= (٢٦٠٠٠ × ٨٨٥ر + ١٩٥٠٠٠ × ٧٨٣ ر

+ ١٣٠٠٠٠ × ٦٩٤ ر + ٦٥٠٠٠ × ٦١٩ ر) × ٩٠٪

= ٤٦١٩١٦ جنية .

ب) القيمة الحالية للعائد المحقق من ايداع اقساط السداد بالبنك المركزى

= ٥٠٠٠٠ × ٧٨٣ ر + ١٠٠٠٠٠ × ٦٩٤ ر + ١٥٠٠٠٠

× ٦١٩ ر = ٢٠١٤٠٠ جنية .

اذن ع ل و (م ب) = ٤٦١٩١٦ + ٢٠١٤٠٠ = ٦٦٣٣١٦ جنية

اذن ث = ٥٩٠٦٦٥ - ٦٦٣٣١٦ = - ٦٢٦٥١ جنية .

الخطوة الثانية : قياس قيمة المعلومات الناتجة عن تقرير الفحص :

أ) البديل الامثل قبل التقرير :

البديل الاول :

منح ائتمان قدرة ٢٠٠٠٠٠٠ جنية والعائد المحقق من هذا

= ٦٦٣٣١٦ جنية

البديل الثانى : الايداع فى البنك المركزى وذلك يحقق عائد

٢٠٠٠٠٠ × ٢ر٩٧٥ = ٥٩٥٠٠٠

اذن الاختيار للبديل الاول

ب) البديل الامثل بعد التقرير

البديل الاول : ع ل و (م ر)

١٩٢٤٦٥ + ١٠٠٧٠٠ = ٢٩٣١٦٥ جنية

البديل الثانى : ايداع المبلغ بالبنك المركزى بما يحقق عائد قدره ١٠٠٠٠٠ × ٢ر٩٧٥ = ٢٩٧٥٠٠ جنية

اذن الاختيار للبديل الثانى .

فى ضوء ما سبق فإن قيمة المعلومات =

ع لـ (م ر) - ع ل (م ر) - ت و

ع لـ (م ر) = ٥٩٥٠٠٠ جنية

ع ل (م ر) يتكون من العناصر التالية :

أ) القيمة الحالية للفوائد الدورية بمعدل ثقة ٧٥ ٪ لائتمان قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنية

وقد سبق حساب العائد الخاص بها ٥١٣١٤٠ جنية

وبالتالى فإن القيمة المتوقعة للقيمة الحالية الخاصة بالفوائد الدورية =

٥١٣١٤٠ × ٧٥ ٪ = ٣٨٤٩٣ جنية

ب) القيمة الحالية للفوائد على ايداع الاقساط المحصلة للبنك المركزى وقد سبق حسابها وهى ٢٠١٤٠٠ جنية

بالتالى فإن ع ل (م ر) = ٣٨٤٩٣٠ + ٢٠١٤٠٠

= ٥٨٦٣٣٠ جنية

مما سبق تكون قيمة المعلومات =

= ٥٩٥٠٠٠ - ٥٨٦٣٣٠ - ١٠٠٠

= ٧٦٧٠ جنية

تعليق على قيمة المعلومات فى حالة الشركة ص :

١) أن توافر المعلومات أدى الى تغيير البديل الامثل من منح الائتمان الى عدم منحه نظرا لانخفاض درجة الثقة فى سداد فوائد الائتمان القيمة الحالية .

٢) عائد البديل الامثل بعد تقرير الفحص يمثل العائد الدورى من ايداع مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنية بالبنك المركزى بمعدل ١٠ ٪.

٣) عائد البديل الامثل قبل التقرير فى ضوء المعلومات البعدية ع ل (م ر) يتكون من القيمة الحالية للفوائد الدورية لائتمان قدرة ٢٠٠٠٠٠٠ جنية بدرجة ثقة ٧٥ ٪ بالاضافة الى القيمة الحالية لعائد استثمار اقساط السداد المحصلة بالبنك المركزى .

وفى نهاية الدراسة التطبيقية يمكن استخلاص النتائج التالية :

١) اختلاف قيمة المعلومات بإختلاف الفرص والبدائل المتاحة امام مدير المصرف . حيث بلغت القيمة فى حالة الشركة س ٦٠٩٧٣ وفى حالة الشركة ص ٧٦٧٠ جنية

٢) انه تم حساب عائد البديل الامثل - قبل تقرير الفحص - فى ضوء المعلومات البعدية على أساس أن المعلومات التى يوفرها التقرير تكون أقرب الى الحقيقة والواقع الفعلى .

٣) إن حساب قيمة المعلومات المتوفرة فى تقرير الفحص تم بإفتراض توافر الاموال الخاصة بإئتمان الشركتين س ، ص . أما فى حالة عدم توافر المال اللازم لذلك ، فإنه يصبح أمام مدير المصرف اتخاذ قرار واحد بالنسبة لتقارير الفحص لاغراض منح الائتمان للشركتين معا . وفى هذه الحالة يمكن قياس قيمة المعلومات لعدة تقارير بإستخدام النموذج المقترح فى هذا البحث من خلال الخطوتين التاليتين :

أ) قياس اثر كل تقرير على البديل الخاص به وهو الفرق بين العائد المتوقع من هذا البديل بعد وقبل تقرير الفحص .

ب) قياس القيمة الاجمالية للمعلومات المتعلقة بهذه التقارير . وذلك بالفرق بين عائد البديل الامثل بعد الحصول على هذه التقارير وعائد البديل الامثل قبل وصول هذه التقارير فى ضوء المعلومات البعدية .

ولا شك أن توزيع القيمة الاجمالية للمعلومات على هذه التقارير يمثل صعوبة كبيرة لم يتطرق اليها البحث الحالى .

٤) إن تأثير التقرير فى حالة الشركة س لم يغير من البديل الامثل أمام متخذ القرار ، ولكن قيمة المعلومات ترجع الى تأثير التقرير فى تغيير قيمة الائتمان الممنوح لشركة حيث أصبح ٢٠٠٠٠٠٠ جنية بدلا من ٤٠٠٠٠٠ جنية .

٥) ان تأثير التقرير في حالة الشركة ص قد أدى الى تغيير البديل الأمثل، فقد أصبح عدم منح الائتمان بعد أن كان قبل التقرير منح ائتمان قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

٦) في بعض الأحيان قد تكون قيمة المعلومات الناتجة عن تقرير الفحص مساوية صفر، وذلك في حالة عدم اختلاف البديل الأمثل قبل وبعد التقرير وكذلك عدم اختلاف العائد المحقق في كل حالة، ويقتصر التأثير في مثل هذه الحالات على قيمة تكلفة الفرصة البديلة أمام متخذ القرار.

سابعاً: خلاصة ونتائج البحث

إستهدف هذا البحث قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة من وجهة نظر المستخدم ، ولتحقيق هدف البحث تناول الباحث النقاط الأساسية التالية :

أولا : علاقة الفحص لأغراض خاصة بالمراجعة العادية:

حيث تبين إختلاف الفحص عن المراجعة ، من حيث الهدف ، التوقيت ، نطاق العمل ، حجم أدلة الاثبات ، الأطراف المستفيدة، وكذلك من حيث التقرير .

ثانيا : بعض صور الفحص لأغراض خاصة :

حيث توجد عدة صور وأشكال من الفحص لأغراض خاصة منها :

- الفحص الخاص لمفردة معينة .

- فحص القوائم المالية المعدة بناء على قواعد وأسس محاسبية تختلف عن القواعد المقبولة قبولا عاما .
- الفحص لأغراض منح الائتمان .
- فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية .
- فحص المعلومات المحاسبية المصاحبة للقوائم المالية الأساسية .
- القيام بمهنة المحاسبة للمنشآت الصغيرة .
- فحص القوائم المالية البينية .
- فحص القوائم المالية المستقبلية .

ثالثا : مداخل قياس القيمة فى الإقتصاد :

حيث تعرض البحث للنظريات الإقتصادية فى تفسير القيمة ، وقد تبين أن نظرية المنفعة تلائم قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة من وجهة نظر المستخدم .

رابعا : مداخل قياس القيمة فى نظم المعلومات :

وقد تم مناقشة المداخل الثلاثة فى قياس القيمة وهى :

- القياس القبلى على أساس القيمة المعيارية للمعلومات .
- القيمة الواقعية للمعلومات .
- مدخل الحكم الشخصى .

وقد اتضح أن مدخل الحكم الشخصى يلائم قياس المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة .

خامسا : نموذج مقترح لقياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص :

حيث تعرض الباحث للإفتراضات التى يقوم عليها النموذج المقترح، وكذلك بناء النموذج المقترح على خطوتين أساسيتين هما :

الخطوة الأولى : تأثير المعلومات التى يحتويها التقرير على العائد المتوقع من البديل الإئتمانى .

حيث أن هذه المعلومات تؤثر على درجة الثقة لدى مدير الجهة مانحة الإئتمان . وبالتالى تؤثر فى :

- قيمة الائتمان
- مدة الائتمان
- طريقة السداد

الخطوة الثانية : قياس قيمة المعلومات عن طريق مدى التأثير على تحديد البديل الأمثل فى ضوء الخطوة الأولى .

سادسا : تطبيق النموذج المقترح على أغراض منح الإئتمان المصرفى :

حيث قام الباحث بعرض القوائم المالية المتعلقة بشركتين الأولى قطاع خاص والثانية قطاع عام .

وقد تم عرض هذه القوائم مصنفة طبقاً لأغراض التحليل المالى . كما تم اعداد تقرير الفحص لكل شركة فى ضوء متطلبات بنك مصر فرع طلعت حرب .

وقد قام الباحث بقياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض منح الإئتمان المصرفى من خلال تطبيق النموذج المقترح .

نتائج البحث :

وفى نهاية هذا البحث ، يمكن عرض النتائج التالية :

١- أنه يوجد فارق كبير بين المراجعة العادية والفحص لأغراض خاصة ، وبصفة أساسية من حيث الهدف ، حجم أدلة الإثبات المطلوبة فى كل منهما ، الأطراف المستفيدة ، وبالتالى إختلاف التقرير .

٢- أن الفحص لأغراض خاصة قد يتم فى الغالب بعد المراجعة العادية - كما فى حالة الفحص الضريبى أو قبلها - كما فى فحص القوائم المالية المستقبلية - أو بدون المراجعة العادية كما فى حالة القيام بمهنة المحاسبة للمنشآت الصغيرة .

٣- تعدد صور وأشكال الفحص لأغراض خاصة، وإختلافها من حيث الهدف أو نطاق الفحص .

٤- أن نظرية المنفعة كأحد النظريات الإقتصادية فى تفسير القيمة ، تناسب قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة من وجهة نظر المستخدم ، حيث أنيجب الإهتمام بمدى الإستفادة أو المنفعة للجهة المستفيدة من الفحص .

٥- أن مدخل الحكم الشخصى كأحد مداخل القياس فى نظم المعلومات يلائم قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة للأسباب التالية :

- أن الفحص لأغراض خاصة يمثل فى الغالب ضرورة هامة وعملية لمتخذ القرار بغض النظر عن التكلفة ، وبالتالى فإن مدخل القياس البعدى الذى يعتمد عليه الحكم الشخصى يعتبر أكثر ملائمة .

- إن إتخاذ القرارات تعتمد فى الغالب على الإحتمالات الشخصية - التى يعتمد عليها هذا المدخل - لدى متخذ القرار .

- إن عملية إتخاذ القرار تعتمد بصفة أساسية على الحكم الشخصى لدى المديرين أو متخذى القرارات .

٦- أنه توجد صعوبات تتعلق بكيفية التعبير الكمى عن المنافع التى يصعب التعبير الكمى عنها من تقرير الفحص لأغراض خاصة ، وقد أدى هذا إلى عدم إدخالها فى النموذج المقترح .

٧- أن قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة تتأثر بصفة أساسية بالبدائل - الفرص - المتاحة أمام متخذ القرار ، ومدى تأثير محتويات تقرير الفحص على تحديد البديل الأمثل .

٨- أنه أمكن صياغة نموذج كمى لقياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض خاصة . وذلك من أجل قياس المنافع والفوائد التى يحتويها تقرير الفحص لدى متخذ القرار .

ويتكون هذا النموذج من مرحلتين ، الأولى تتعلق بتأثير تقرير الفحص على العائد المتوقع للبديل موضوع الفحص ، أما الثانية فتختص بمدى التأثير على متخذ القرار من حيث البديل الأمثل فى ضوء المعلومات التى يحتويها التقرير .

كما أنه يمكن إستخدام النموذج المقترح فى قياس القيمة الإجمالية للمعلومات الناتجة عن عدة تقارير ، عن إستخدامها فى موقف واحد - مشكلة واحدة - أمام متخذ القرار ، وأن كان من الصعب تجزئة هذه القيمة الاجمالية وتحديد قيمة كل تقرير على حدة فى هذه الحالة .

٩- أنه أمكن تطبيق النموذج المقترح على شركتين ، احداهما قطاع خاص والأخرى قطاع عام، وتم قياس قيمة المعلومات الناتجة عن الفحص لأغراض منح الإئتمان المصرفى.

١٠- بالرغم من مزايا النموذج المقترح إلا أنه يعانى من أوجه القصور التالية :

أ - عدم إمكانية الاستخدام فى قياس قيمة المعلومات الناتجة عن تقرير المراجع فى حالة المراجعة العادية، نظراً لتعدد الطوائف المستخدمة لتقريره، ويتطلب الأمر فى هذه الحالة قياس المنافع التى تعود على هذه الطوائف .

ب - إعفال المنافع التى يصعب التعبير الكمى عنها .

ولاشك أن محاولات التغلب على أوجه القصور السابقة تمثل محاور لأبحاث جديدة فى هذا المجال .

المراجـــــــع

أولا : المراجع العربية :

١- دكتور أحمد رجب عبد العال ، دراسة تحليلية لقياس القيمة المضافة من مراجعة المعلومات المحاسبية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، المجلد السابع عشر ، العدد الثانى ، ١٩٨٠.

٢- دكتور أحمد فؤاد عبد الخالق ، قياس كمية وقيمة المعلومات فى نظم إتخاذ القرارات ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع والعشرين، ١٩٧٥.

٣- دكتور عبد السميع الدسوقى ، المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد الثالث والثلاثون ، ١٩٨٥.

٤- دكتور عيسى محمد أبو طبل ، دراسات فى المراجعة ، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٣.

٥- دكتور محسن أحمد الخضيرى، الائتمان المصرفى ، منهج متكامل فى التحليل والبحث الإئتمانى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧.

٦- دكتور محمد خليل برعى ، مبادئ الإقتصاد، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥.

٧- دكتور محمد على شحاته ، مراجعة وفحص الحسابات ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1) Arens, A.,A., & Loebbecke, J.,K., Auditing, An Integrated Approach, Fourth Edition, Prentic - Hall, Inc., Simon & Schaster, Englewood Cliffs, New Jersey, 1988.

2) Defliese, P., L., & Others, Auditing, Tenth Edition, John Wiley & Sons, Inc., Canade, 1989.

3- Feltham, G., A., & Demske, J., S., Use of Models in Infermation Evaluation", The Accounting Review, October, 1970.

4) Feltam, G., A., " The Value of Information", The Accounting Review, October, 1968.

5) Flynn, Donal, J., " Information Systems Requirenments", Mc GRAW-Hill Book Company, New York, 1992.

6) Hall, Peter, J., & Beecham, B., Tulian', " Elements of Banking", First Published, longman, Inc., New York, 1987.

7) Klein, M., R., & Methlie, L., B., Knowledge- Based Decision Support Systems with Applications in Business, John Wiley & Sons, New York, 1995.

8)Nive, Ahilue & Others, Principles of Informations systems for Management, Win, C., Brown Communication, Inc., 1994.

9) Palfreman, David & Ford Philip, " Elements of Banking, Second Edition, Greqt Britian, 1988.

10)Taylor, D., H., & Gelezan, G., W., Auditing Integrated Concepts and Procedures, John Wiley & Sons, Inc., 1991.

ملحق رقم (١)

أولا : قائمة الدخل للشركة (س)

بيـــــــــــان	١٩٩٣/١٢/٣١	١٩٩٤/١٢/٣١	١٩٩٥/١٢/٣١
(١٩ المبيعات	١٣,٢٧٩,٠٠٠	١٦,٦٨٧,٠٠٠	٢٢,٥٦٦,٠٠٠
- تكلفة المبيعات			
مخزون أول المدة	٣,٣٤٤,٠٠٠	١,٤٧٨,٠٠٠	١,٩٢٦,٠٠٠
+ تكلفة التام	٨,٤١٥,٠٠٠	١٣,٥٥٥,٠٠٠	١٧,٨٨٤,٠٠٠
	١١,٧٥٩,٠٠٠	١٥,٠٣٣,٠٠٠	١٩,٨٢٠,٠٠٠
- تكلفة آخر المدة	١,٧٦٧,٠٠٠	٢,٣٣٧,٠٠٠	٣,٤٩٤,٠٠٠
تكلفة المبيعات	[٩,٩٩٢,٠٠٠]	[١٢,٦٩٦,٠٠٠]	[١٦,٣٢٦,٠٠٠]
اجمالى ربح المبيعات	٣,٢٨٧,٠٠٠	٣,٩٩١,٠٠٠	٦,٢٤٠,٠٠٠
+ ايرادات صيانة خارجية	١٠٢,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	—
	٣,٣٨٩,٠٠٠	٤,١٣٠,٠٠٠	٦,٢٤٠,٠٠٠
- التكاليف الادارية	١,٨٨٤,٠٠٠	(٢,١٩٦,٠٠٠)	(٢,١٢٩,٠٠٠)
صافى الربح العادى	١,٥٠٥٠٠٠	١,٩٣٤,٠٠٠	٤,١١١,٠٠٠
+ ايرادات متنوعة	٣٦٣,٠٠٠	١١٩,٠٠٠	٣٥٨,٠٠٠
جمارك مستـــــردة			٧١٩,٠٠٠
صافى الربح الشامل	١,٩٠١,٠٠٠	٢,٩٥٣,٠٠٠	٥,١٨٨,٠٠٠
- مواجهة ارتفاع أسعار	٢٠٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠
- عائد مصاريف البنك	٤٥٥,٠٠٠	٢١٨,٠٠٠	٢٢٤,٠٠٠
صافى الربح القابل للتوزيع	١,٢٤٦,٠٠٠	١,٦٦٥,٠٠٠	٤,٧٤٤,٠٠٠

ثانيا : قائمة المركز المالى للشركة (س)

الأصـــــــــول			البيـــــان	الخصـــــــــوم			البيان
٩٥	٩٤	٩٣		٩٥	٩٤	٩٣	
٦,٦٣٠,٠٠٠	٧,٣٤١,٠٠٠	٧,٦٨٦,٠٠٠	الاصول الثابتة بالصافى	٩,٠٦٥,٠٠٠	٨٩٨٩٠٠٠	٤٩٤٠٠٠٠	رأس المال
١,٦٣٠,٠٠٠	٤٠٣,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	مشروعات تحت التنفيذ	٢٦٢٠٠٠٠	١٨٧٨٠٠٠	١٢٢٥٠٠٠	احتياطيات
			أصول متداولة	١١٦٨٥٠٠٠	١٠٨٦٧٠٠٠	٦١٦٥٠٠٠	
١١,٩٧٩,٠٠٠	١٠,٢٦٦,٠٠٠	٨,٩٦٨,٠٠٠	- مخزون التام	٦٣٥٠٠٠	٦٩٣٠٠٠	٦٩٣٠٠٠	مخصصات
٩,٤١٣,٠٠٠	٦,١١٣,٠٠٠	٣,٩٧٩,٠٠٠	- مدينـــــون وحسابات مدينة	١١٥٢٠٠٠٠	١١١٦٢٠٠	١٢٨١٢٠٠٠	عقود رابحة وحضارية
٢,٠٥١,٠٠٠	٣,١٣٧,٠٠٠	٣,٠٤٣,٠٠٠	- نقدية بالبنوك الصندوق	٢٨٢٠٠٠٠	٢٨٧٢٠٠٠	٢٨٦٢٠٠٠	خصـــوم متداولة
٢٣,٤٤٤,٠٠٠	١٩,٥١٦,٠٠٠	١٥,٩٩٠,٠٠٠	اجمالى الأصول المتداولة	٤٧٤٤٠٠٠	١٦٦٥٠٠٠	١٢٤٦٠٠٠	أرباح العام
٣١,٤٠٤,٠٠٠	٢٧,٢٥٩,٠٠٠	٢٣,٧٨٢,٠٠٠		٣١٤٠٤٠٠٠	٢٧٢٥٩٠٠٠	٢٣٧٨٢	

ثالثا : النسب والمؤشرات المالية للشركة س

البيـــــــان	٩٣	٩٤	٩٥
١- نسبة التـــــداول	٥,٣ : ١	٧ : ١	٨ : ١
٢- نسبة التداول السريع	٧ : ٢,٨	٣,٣ : ١	٤ : ١
٣- نسبة السداد السريع	٢,٨ : ١,٠٧	٣,١٣ : ٢,٨٧	.٧٥ : ١
٤- ربحية المبيعـــات			
- مجمل الربـح: المبيعات	٢٥ ٪	٢٥٪	٢٨٪
- صافى الربح للمبيعات	١١,٥٪	١١,٥٪	١٨٪
٥- ربحية رأس المـــال	٢٠٪	١٧٪	٣٩٪
٦- نسبة التمويل الخارجى	٦٠٪	٥٣٪	٥٠٪
٧- معـدل دوران صـافى رأس المال العامل	١	١	١,١٥
٨- الاحتياطيـــــات	١٢٥٠٠٠٠	١٨٧٨٠٠٠	٢٦٢٠٠٠٠

ملحق رقم (٢)

أولا : قائمة الدخل للشركة (ص)

بيـــــــــان	١٩٩٣/٦/٣٠	١٩٩٤/٦/٣٠	١٩٩٥/٦/٣٠
المبيعات	١١٤٣٤٠٠٠	١٣٨٧١٠٠٠	٢٠١٠٠٠٠٠
- التكلفـــة الصناعيـــة للمبيعات	(٨٣٩٤٠٠٠)	(٩٩٨٤٠٠٠)	(١٤٦١٩٠٠٠)
مجمل الربح الصناعى	٣٠٤٠٠٠٠	٣٨٨٧٠٠٠	٥٤٨١٠٠٠
- تكاليف تسويقية	(٦٠٥٠٠٠)	(٨٠١٠٠٠)	(٩٥١٠٠٠)
مجمل ربح تجارى	٢٤٣٥٠٠٠	٣٠٨٦٠٠٠	٤٥٣٠٠٠٠
- التكاليف الإدارية	(٢٢٠٨٠٠٠)	(٢٧٧٩٠٠٠)	(٢٨٢٢٠٠٠)
صافى الربح الإدارى	٢٢٧٠٠٠	٣٠٧٠٠٠	١٧٠٨٠٠٠
+ الإيرادات التمويلية	١٩٥٦٠٠٠	٢٤٤٤٠٠٠	١٥٩٣٠٠٠
- المصروفـات التحويليـة الجارية	(١٠٤٩٠٠٠)	(٧٥٧٠٠٠)	(٩٤٩٠٠٠)
صافى الربح الشامل	١١٣٤٠٠٠	١٩٩٤٠٠٠	٢٣٥٢٠٠٠
الإحتياطيات	١٦٤٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٣٣٠٠٠
حصة الدولـة	٦٩٧٠٠٠	٧٨١٠٠٠	١٥٢٥٠٠٠
حصة العاملين	٢٣٢٠٠٠	٢٦١٠٠٠	٥٠٤٠٠٠
حصص أخـرى	٤١٠٠٠	٦٢٠٠٠	٩٠٠٠٠

ثانيا : قائمة المركز المالى للشركة (ص)

القيمة بالمليون جنيه

الأصـــــــــول			البيـــــان	الخصـــــــــوم			البيان
٩٥/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠		٩٥/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	
٣١	١٣,٥	١٢,٣	أصول ثابتة	٣١,٢	٢٣,٢	١٧	رأس المال
(٩)	(٧)	(٥,٧)	- مخصص اهلاك	٣,٨	٢,٤	١,٥	الاحتياطيات
٢٣	٦,٥	٦,٦		٣٥	٢٥,٦	١٨,٥	
.٩	٨,٨	١,٦	اصول شبه ثابتة مشروعات تحت التنفيذ	٤	--	--	قروض طويلة الأجل
١	٢	٢,٦	إعتمادات بضائع	٠,٧	٠,٤	٠,٤	خصوم قصيرة الأجل مخصص ضرائب
٠,١	٠,١	٠,١	سندات حكومية				
٤,١	١,٥	٢,٤	بنك ودائع	٠,١	٠,٦	٠,٦	مخصصات أخرى
٦,١	١٢,٤	٦,٧					
٢٨,١	١٨,٩	١٣,٣	إجمالى رأس المال الثابت	٤	٤	٣,٧	دائنون
			أصول متداولة	٢,١	١,٨	١,٥	حسابات دائنة
				٠,٢	٠,٢	٠,٣	أرصدة شاذة
١٤,٧	١١	٩,٩	مخزون				
٣,٩	١,٦	١,٠٣	مدينون	٧,٥	٧	٦	اجمالى الخصوم المتداولة
(١,٩)	(٠,١)	(٠٣)	- مخصص				
٢	١,٥	١					
.٥	٠,٥	٠,٣	أرصدة مدينة				
١,٢	٠,٧	٠,٥	بنك جارى				
١٨,٤	١٣,٧	١١,٧	أجمالى المتداولة				
٤٦,٥	٣٢,٦	٢٥	اجمالى الأصول	٤٦,٥	٣٢,٦	٢٥	

ثالثا : النسب والمؤشرات المالية للشركة ص

البيـــــــان	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠
١- نسبة التـــــداول	٢ : ١	٢ : ١	٢,٥ : ١
٢- نسبة التداول السريع	٠,٣ : ١	٠,٤ : ١	٠,٥٥ :١
٣- نسبة السداد السريع	٠,٣ :١	٠,٤ : ١	٠,٥٥ : ١
٤- صـــافى الربـــح: المبيعات	١٠٪	١٤٪	١١٪
٥ -ربحيـــــــة رأس المـــــال	٩,٥٪	٨٪	٨٪
٦- نسبة التمويل الخارجى	٢٤٪	٢٢٪	٢٥٪
٧- معـدل دوران صـافى رأس المـــال العـــامل بالقيمة	٢	٢	٢
٨- معدل دوران الانتـــاج التام بالقيمة	.٩	.٩	١,٠٧
٩- معدل تغطية الفوائد	١,٥ : ١	٢,٥ : ١	٢ : ١
٩- الاحتياطيـــــــات	١٥٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠